إقتصاد

مشروع إنقاذ أم سباق مع الوقت؟ صدّي: أزمة المياه أخطر من أزمة الكهرباء

في بلد يختنق بعتمة الكهرباء وندرة المياه، يقف ملف الطاقة في لبنان كمرآة لعقود من الاهمال وغياب الرؤية. لا معامل حديثة، لا خارطة واضحة للابار، ولا منظومة متماسكة تعنى بأبسط حقوق الناس: النور والماء

يحاول وزير الطاقة والمياه جو صدي جادا تغيير المنهج، لا عبر الوعود المعلبة، بل عبر مشروع اصلاحي تدريجي مدعوم من البنك الدولي، يضع اليد على مكامن الخلل: من غياب العدادات الذكية الى فوضى الابار، ومن تفكك مؤسسات المياه الى شروط دفاتر النفط المعقدة. لا وعود بلا ضمانات، ولا خطط من دون تمويل وتنفيذ. من الكهرباء الى المياه الى النفط، مرورا بالتعاون المرتقب مع قبرص، تتقاطع الخطوط نحو هدف واحد: اعادة بناء الثقة بالمؤسسات، جذب الاستثمارات، وتوفير اساس مستدام لحياة لائقة. "الامن العام" التقت وزير الطاقة والمياه جو صدي.

■ ما هو الواقع الحالي للكهرباء في لبنان من حيث الانتاج والجباية والهدر؟ وما الحد الاقصى الممكن تحقيقه؟

□ القدرة الانتاجية الحالية تبلغ حوالى 1200 ميغاواط، في حين ان الطلب يعادل ثلاثة اضعاف هذه الكمية، اي ان الانتاج يغطي ثلث الحاجات فقط. من دون زيادة القدرة الانتاجية، لا يمكن تحسين التغذية. فكلما زاد الانتاج تحسنت الجباية، وازدادت قدرة مؤسسة كهرباء لبنان على شراء الفيول وتشغيل المعامل. الجباية حاليا تبلغ نحو 60%، مما يعني ان 40% من الكهرباء المنتجة تهدر. من هذه النسبة، 10% هي هدر فني بسبب تقادم شبكات النقل والتوزيع، التي تتطلب تحديثا. اما الـ30% الاخرى فهي تعديات وسرقة كهرباء، مما يخلق خللا في العدالة بين المواطنين، ويكبد المؤسسة خسائر كبيرة. معالجة هذه التعديات ضرورية ايضا لجذب الاستثمارات، اذ لا يمكن لمستثمر ان يضخ اموالا في شبكة تسرق منها 30% من الطاقة. منذ تسلمنا مهامنا، بدأ الوضع يتحسن. المؤسسة تلاحق الفواتير القديمة، والهدف تقليص المتأخرات الى حد اقصاه ثلاثة او اربعة اشهر فقط. هذا التحسن يسمح بزيادة شراء الفيول ورفع التغذية، ويتم العمل على تطوير نظام الفوترة والجباية لتحقيق ذلك. اما الهدر الفني فيتطلب تمويلا لمشاريع تحديث الشبكة. نحن نتواصل مع صناديق خليجية لتمويل هذه المشاريع، وبدأت الوفود زيارتنا لهذا الغرض. الاهم هو انشاء معامل جديدة، لأن الاستمرار في الاستدانة لشراء الفيول لم يعد ممكنا. لهذا طلبنا من مؤسسة الكهرباء التركيز على تحسين الجباية في المدى القصير.

وزير الطاقة والمياه جو صدي.

"قطاع الصهاريج تنظيم شبيه بقطاع المولدات"

■ تحدثتم عن سياسة ربط التغذية بمستوى الالتزام المحلي عبر مكافحة التعديات، هل طبقت فعليا وهل هناك مناطق بدأت تستفيد من زيادة ساعات التغذية؟

□ انا من اطلق هذا المفهوم. لكنني لم اتدخل في تفاصيل التقنين بين المناطق، لتجنب الدخول في دوامة معقدة. مؤسسة الكهرباء تعتمد العدالة في التوزيع، وتمنح تغذية افضل للمناطق التي تتعاون وتزيل التعديات.

■ ما مصير معامل الكهرباء الحالية؟ هل هناك نية لاعادة تأهيلها ام بات التركيز على معامل جديدة بالكامل؟

□ معامل دير عمار والزهراني لا تزال تعمل، الى جانب معامل الزوق والجية، لكن المشكلة في تأمين الفيول. ما نحتاجه هو معامل حديثة تعمل على الغاز، لانه ارخص وانظف، ونحن نسعى لتحقيق ذلك بالتوازي مع الطاقة المتجددة.

■ ما هي ابرز هذه المسارات؟ وما علاقتها بالزيارات التي قمتم بها الى دول الخليج واوروبا؟

□ نتواصل مع دول خليجية لجذب الاستثمارات في المعامل التقليدية والطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، كما نبحث في سبل تأمين الغاز الطبيعي. في موازاة ذلك، هناك محادثات مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي لاشراك القطاع الخاص في الإنتاج، وقد بدأنا فعلا بهذا التوجه. كذلك، هناك مفاوضات مع دول اوروبية ضمن اطار تشكيل ائتلافات استثمارية تضم شركاء من دول متعددة.

■ هل صحيح ان الدولة تتهيأ للخصخصة الجزئية او الشاملة تسهيلا للاستثمارات؟

□ نحن مستعدون. هذا يندرج ضمن الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، وفق القانون. القانون رقم 462 الصادر عام 2002 ينظم قطاع الكهرباء، ويفتح المجال امام القطاع الخاص، لا سيما في الانتاج، للمشاركة والدخول الى السوق.

■ ماذا عن تجربة مقدمي الخدمات؟ هل كانت ناجحة؟

□ تجربة مقدمي الخدمات تتعلق بقطاع التوزيع، وليست خصخصة فعلية. الشركات تقدم خدمات محددة في اشراف مؤسسة كهرباء لبنان، ولا تنفذ اي عمل، مثل تركيب العدادات الا بموافقتها، ولا تتقاضى اجرا الا مقابل خدمات منفذة ومصدق عليها.

■ اين اصبحت الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء ؟ هل بات موعد اطلاقها قريبا؟ ◄

مقال

على حافة العتمة والعطش

في بلد ارهقته الازمات حتى بات النور شحيحا والماء قطرة ترتجى، يقف ملف الطاقة والمياه في لبنان كأحد اكثر الملفات تعقيدا، لا بفعل الجفاف وحده او شح الموارد، بل نتيجة تراكم الاهمال، والتأجيل، والتسييس المزمن. في هذا المشهد الملبد، لا تأتي تصريحات وزير الطاقة والمياه ككلام مألوف في يوميات الادارة اللبنانية، بل كنافذة تفتح على مشروع مختلف. مشروع لا يعد بساعة كهرباء اضافية او بصنبور ماء لا ينضب، بل ببدء الخروج من المتاهة.

منذ سنوات، اعتاد اللبنانيون على تلقي البيانات والخطط "الجاهزة" التي لا تجد طريقها الى التنفيذ. اما اليوم، فالكلام بات أكثر رصانة وواقعية: لا وعود الا ما يمكن تحقيقه، ولا خطط الا ما يقبله المنطق والمؤسسات والتمويل. ومن الكهرباء التي تسير على الفيول الباهظ، الى الآبار التي تحفر في فوضى، مرورا بخارطة المياه الغائبة عن اجهزة الدولة، وصولا الى ملف الغاز والنفط في البلوكات البحرية، ومرورا بتعاون ديبلوماسي محتمل مع قبرص، تنسج الوزارة الحالية سردية جديدة: سردية مواجهة الازمة بمنهج، لا بالمسكنات.

فالازمة - كما قال الوزير جو صدي - لم تعد ازمة كهرباء فقط، بل ازمة وجودية في تأمين ابسط مقومات الحياة، من ماء وكهرباء ونفط، ترتبط بشكل مباشر بكرامة الناس، وبقدرة الدولة على النهوض. من هنا، تأتي خطة الكهرباء المدعومة من البنك الدولي، لا كمنحة موقتة، بل كخطوة تأسيسية لإصلاح هيكلي طال انتظاره، يشمل محطات تحكم مركزية، عدادات ذكية، طاقة شمسية، واصلاح البنية المتهالكة.

اما في قطاع المياه، فالمشهد لا يقل خطورة. هي ازمة اخطر من ازمة الكهرباء، بحسب وصف الوزير، اذ يهدد الجفاف مئات الاف اللبنانيين في مناطق مختلفة، وسط فوضى عارمة في ملف الابار، وانكماش واضح في التنسيق بين المؤسسات، وسط تصاعد دور الشركات الخاصة على حساب المؤسسات الرسمية. من هنا، تطلق الوزارة "الخارطة الوطنية للمياه"، وتدعو الى نهج مستدام لا يرتكز على الترشيد وحده، بل على اعادة بناء مؤسسات المياه من جديد.

لكن صدي، الذي بدا واعيا لثقل المهمة، لا يسرف في التفاؤل ولا يستعجل الانجازات. هو يفضل العمل الصامت على استعراضات المواعيد، ويدرك ان جذب الاستثمارات لن يتحقق بالنيات بل بالإصلاح. لذا، ينطلق من مراجعة دفتر شروط البلوكات البحرية، ويطرح اسئلة عميقة عن شروط الكونسورتيومات، في محاولة لفتح الباب امام المستثمرين الجادين.

وسط كل ذلك، لا يغيب البعد الاقليمي عن تفكير الوزارة، اذ تحضر قبرص في الذاكرة الجغرافية والاستراتيجية، لا كمجرد جار بحري، بل كشريك محتمل في خطوط الطاقة والتعاون النفطي. من هنا، تبدأ اللقاءات وتفعل اللجان المختصة بترسيم الحدود وتنسيق المصالح.

هكذا، ترسم معالم مشروع طموح، لا يعد بالاحلام، بل يحاول ولو متأخرا، ان يمسك بجذور المشكلة. فهل تحمل هذه الخطة بذور انقاذ فعلي ام ستبقى محاصرة ببيروقراطية دولة انهكت، ومجتمع فقد ثقته بالوعود؟

عصام شلهوب

إقتصاد

■ من المتوقع انطلاق عمل الهيئة الناظمة لقطاع الكهرباء، قريبا. ستكون الجهة المخولة وضع تصور شامل لتنظيم قطاع التوزيع. يمكن ان تقرر مستقبلا اعطاء الشركات دورا اكبر في ادارة الشبكات، بما يشمل الجباية وقطع الكهرباء وشراء الطاقة.

■ ماذا عن صلاحيات الوزير؟

□ الهيئة الناظمة مستقلة قانونا وتتمتع بصلاحيات واسعة. نحن نعمل على ادخال تعديلات على القانون لتعزيز استقلاليتها. انتقال الصلاحيات من الوزير الى الهيئة امر اساسي لاصلاح القطاع.

■ هل ستنجح الهيئة ام ستخضع للتجاذبات؟

□ القانون يضمن استقلالية الهيئة، ونحن نعمل على صون هذه الاستقلالية. نجاحها يتطلب ابعادها عن التدخلات السياسية، وتمكينها من ممارسة صلاحياتها وفق القانون.

■ ماذا عن الفيول؟ هل تفكرون في تنويع المصادر؟

□ نحن ممتنون للعراق على دعمه خلال المرحلة السابقة، ونتجه لان تتحمل مؤسسة كهرباء لبنان المسؤولية الكاملة عن تامين الفيول او الغاز. هذا يمنحها مرونة اكبر في الإدارة، ويحملها مسؤولية تقدير احتياجاتها، واتخاذ القرار المناسب بشأن مصادر الطاقة وتنوعها.

■ هل هناك اتصالات جارية للحصول على فيول من دول اخرى كما حصل سابقا؟

□ نحن في مفاوضات مع دول خليجية، لتأمين منح فيول كحل قصير الاجل لتحسين التغذية. كما نعمل بالتوازي على مسارات الغاز والطاقة النظيفة ضمن خطة طويلة الاجل.

■ ما هو مستقبل الطاقة في لبنان في ظل التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة؟

□ لدينا 11 ترخيصا لمشاريع طاقة شمسية منحت منذ سنوات 4 فقط تم تفعيلها، وامهلت البقية حتى نهاية السنة لبدء تنفيذ مشاريعها. المطلوب ليس جهوزية المعمل بالكامل، بل خطوات عملية واضحة. كما نجري محادثات مع شركاء من الخليج واوروبا لانشاء معامل طاقة شمسية بقدرات كبيرة تتجاوز 100 ميغاواط. نركز على مناطق مناسبة كالسلسلة الشرقية والبقاع الشمالي. هذا التوجه يوازي العمل على انشاء معامل تعمل على الغاز لتأمين خليط طاقوي مستدام ومتوازن.

■ ما هو واقع التغذية بالمياه في ظل الجفاف الذي نعيشه؟

□ ازمة المياه هذا العام من اصعب الازمات التي مر بها لبنان منذ سنوات. هي ازمة مقلقة وخطيرة، وربما اخطر من ازمة الكهرباء. على المدى القصير، نعمل على حملات توعية لترشيد الاستهلاك، وطلبنا من المؤسسات العامة اعداد خطط طارئة. هذه الاجراءات لا تحل المشكلة جذريا، لكنها تساعد على التخفيف من اثارها. لكل مؤسسة مياه خطة عمل خاصة حسب منطقتها، وقد طلبت منهم اعلان هذه البرامج علنا رغم اختلافها، لكننا نحتاج الى استراتيجيا مستدامة. لدينا خطة وطنية اعدت في السنوات الاخيرة، وطلبت من الشركاء والجهات المانحة مراجعتها بشكل عاجل لتأمين حلول دائمة.

■ ماذا عن الخارطة الوطنية لتوزيع المياه؟

□ اجتمعت الهيئة الوطنية للمياه لأول مرة منذ عام 2021، ونأمل انعقاد الاجتماع المقبل قريبا. نسعى لاعادة تنشيط التنسيق عبر الهيئة الوطنية للمياه، في ظل تنامي دور شركات المياه الخاصة، وهو امر نعتبره يضعف التنسيق العام. كما نؤكد على اهمية العمل ضمن المؤسسات الرسمية. نحن لا نرقع الازمات، بل نبحث عن حلول جذرية ومستدامة، وسنبدأ تنفيذها فور التأكد من فعاليتها.

■ ما موقفكم من الانتشار الكثيف لصهاريج المياه الخاصة؟ وهل ترون انها اصبحت مؤسسة موازية؟

□ الحقيقة ان هناك فوضى كبيرة في موضوع الابار، تشبه ما حصل في ملف المولدات الكهربائية. نعمل حاليا على تنظيم هذا القطاع واعادة النظر بكل ما يتعلق بحفر الابار. المشكلة الاساسية اننا لا نملك حتى الان خارطة وطنية توضح مواقع الابار واستخداماتها. لذلك نعد مسحا شاملا لتحديد اماكنها، والتحقق من تراخيصها واغراض استخدامها. هذا التنظيم اساسي ولا يقل اهمية عن تنظيم الكهرباء .في ما يخص الكهرباء والمياه معا، فان الحل المستدام هو تأمين خدمات منتظمة للمواطنين.

■ اعلن البنك الدولي عن قرض مخصص للكهرباء، ما هي شروطه ومتى يبدأ؟

□ غياب الاستثمار في البنية التحتية منذ اكثر من 20 عاما، وخصوصا في انشاء معامل جديدة، هو السبب المباشر لازمة الكهرباء الحالية. اليوم، هناك مشروع مدعوم من البنك الدولي بقرض 250 مليون دولار لاصلاح قطاع الكهرباء، ويتضمن:

1- انشاء مركز تحكم وطني لمراقبة الانتاج والتوزيع.

2- تطوير العدادات الذكية (AMI) لادارة الاستهلاك بشكل افضل.

3- اعادة تأهيل محطة الاشرفية المتضررة من انفجار المرفأ.

4- تحديث انظمة الفوترة لتسريع الجباية.

5- تأهيل بعض المعامل الكهرومائية، خاصة سد الليطاني.

6- انشاء محطة طاقة شمسية مركزية لخفض كلفة الانتاج.

هذا المشروع يهدف الى تحسين الخدمة وتخفيف العبء عن المواطنين والمزارعين والصناعيين.

حاز القرض على موافقة مجلس النواب، ونحن الان في طور استكمال الترتيبات الادارية مع البنك الدولي ووزارة المال، بعد الانتهاء منها يبدأ التنفيذ.

■ انه دين جديد؟

□ هذا القرض لا يصرف دفعة واحدة، كما ان تسديده يبدأ لاحقا. لكنه ضروري لتأمين الحد الادنى من التجهيزات الاساسية، من العدادات الذكية الى اصلاح محطة الاشرفية.

■ ومشروع نهر الاولي؟

□ المشروع مطروح منذ سنتين او ثلاث، وشهد نقاشات عدة. لقد عقدت مؤخرا اجتماعا تقنيا تناول كل الجوانب، وطلبت توضيحات مفصلة للتأكد من التفاصيل قبل عرضه مع وزير المال على مجلس الوزراء. انا لا اوافق على اعتماد مشاريع جاهزة من دون تدقيق، واحرص على الشفافية في شرح اي مشروع للرأي العام. ارى ان هذا المشروع يمثل خطوة حيوية نحو حل مستدام للمياه.

> **تقرير البلوك 9 جاهز وتسهيلات للمستثمرين في البلوكات الاخرى**

■ اين اصبح ملف التنقب عن النفط والغاز في البلوك رقم 9؟ واين وصل ملف استدراج العروض لبقية البلوكات؟

□ تقرير الاستكشاف في البلوك 9 بات جاهزا وسنتسلمه قريبا من كونسورسيوم "توتال"، "قطر انرجي" و"ايني". بالتوازي، نجري نقاشا مع الشركات نفسها في شأن الخطوات المقبلة. اما بقية البلوكات فهي مفتوحة، ونعمل على مراجعة دفتر الشروط لجذب المستثمرين. مثلا، نعيد النظر بشرط الزام كل كونسورتيوم بثلاث شركات، اذ قد ترغب شركة عالمية كبرى في التقدم منفردة. هدفنا تيسير الاستثمار من دون مس المعايير الفنية الاساسية.

■ ما هو موقف وزارتكم من التعاون مع قبرص في ما يتعلق بتقاسم الحدود البحرية؟

□ رئيس الجمهورية زار قبرص وانا طلبت لقاء مع السفير القبرصي في لبنان، ونتوقع عقده قريبا لمناقشة سبل تفعيل التعاون. كما طلبت موعدا مع وزير الطاقة القبرصي لبدء النقاشات الرسمية، ونحن في المراحل التمهيدية لهذه المحادثات. في خصوص ترسيم الحدود البحرية مع قبرص، هناك لجنة مختصة تضم ممثلين من الجهات المعنية، منها هيئة ادارة قطاع البترول، تتابع الملفات المتعلقة بهذا الموضوع.

■ اذا فشلت خطتكم تحسين الكهرباء والمياه ما هي البدائل؟

□ اذا لم تنجح خطتنا لتحسين التغذية، فالخيار الاساسي هو زيادة الانتاج عبر انشاء معامل واستثمارات جديدة في قطاع الطاقة. نحن نسير في الاتجاه الصحيح ونسعى الى جذب الاستثمارات في اسرع وقت. التأخير يعني تكلفة اقتصادية كبيرة على الدولة والمواطنين. انا لا اطلق وعودا الا بعد التأكد بنسبة عالية من نجاحها. حاليا، نحن في مرحلة المفاوضات مع دول صديقة وفتح المجال امام القطاع الخاص. عندما تتضح الصورة بشكل كامل، سأعلن ذلك بثقة. كما قلت سابقا، الهدف ليس مجرد اضافة ساعة او ساعتين من الكهرباء، بل تحقيق حل مستدام طويل الامد.

ع. ش